

كوفيد - 19: ملخص التدابير الاستثنائية لحماية الصحة ودعم الاقتصاد

تدابير لتعزيز الخدمة الصحية الوطنية والدعم الاقتصادي للأسر والعمال والشركات المرتبطة بحالات الطوارئ الوبائية من COVID-19 (مرسوم قانون)

دعم العمال والشركات بهدف الحفاظ على وظائفهم بسبب الطوارئ

- يشمل صندوق الفصل عن العمل كامل التراب الوطني، ويمتد لجميع العاملين في جميع قطاعات الإنتاج. يمكن لأصحاب العمل، بما في ذلك الشركات التي لديها أقل من 5 موظفين، الذين يعلقون أعمالهم أو يخفضونها بعد حالة وبائية طارئة، اللجوء إلى صندوق الفصل عن العمل بسبب الظرف الوبائي الجديد "COVID-19" لمدة أقصاها 9 أسابيع. وتمتد هذه الامكانية أيضا للشركات التي تتمتع بصندوق الفصل الاستثنائية.
- كما تم تمديد إمكانية الوصول إلى الراتب الاعتيادي بسبب "COVID-19 حالة الطوارئ" لصالح للموظفين العاملين لدى أصحاب العمل المسجلين في صندوق ملحق الأجور (FIS) الذين يوظفون أكثر من 5 موظفين في المتوسط؛
- لقد تم تحديد تعويض قدره 600 يورو، على أساس شهري، غير خاضع للضريبة، للعاملين لحسابهم الخاص والذين يتوفرون على أرقام ضريبية لقيمة المضافة IVA. التعويض يشمل ما يقرب من 5 ملايين شخص: مهنيين غير مسجلين في السجل، ونظام CO.CO.CO. تحت إدارة منفصلة، الحرفيين والتجار والمزارعين المباشرين والمزارعين المستأجرين والعمال الموسمين في المؤسسات السياحة والمنتجات الصحية، عمال قطاعي العرض والمسرح وعمال القطاع الفلاحي؛
- تم إنشاء صندوق الدخل بميزانية قدرها 300 مليون يورو كصندوق متبقي لتغطية جميع المستبعدين من تعويض 600 يورو، بما في ذلك المهنيين المسجلين في السجل؛
- من المتوقع تحقيق التكافؤ بالنسبة للمرض خلال الفترة التي يتم قضاؤها في الحجر الصحي أو في حالة الديمومة بمقر السكن مع المراقبة النشطة لـ Covid-19 للقطاع الخاص (بالنسبة للقطاع العام، تم تضمين المساواة بالفعل في المرسوم التشريعي المؤرخ 9 مارس 2020)؛
- لدعم الآباء العاملين، بعد تعليق الخدمة المدرسية، يمكن الاستفادة من الإجازة الأبوية للأطفال حتى سن 12 سنة أو ذوي الاحتياجات الخاصة في حالة الجدية والمؤكددة لمدة 15 يومًا إضافية بنسبة 50٪ من معالجة الأجور. وبالمقابل، سيتم منح مكافأة لشراء خدمات رعاية الأطفال في حدود 600 يورو، وترتفع إلى 1000 يورو لموظفي الخدمة الصحية الوطنية ورجال السلطة؛
- عدد أيام الإجازة الشهرية المدفوعة التي تغطيها الاشتراكات النظرية المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 33 من القانون المؤرخ 5 فبراير 1992، رقم 104، في حالة إعاقة خطيرة، يتم زيادتها لمدة اثني عشر يومًا أخرى في المجموع؛

دعم السيولة للأسر والشركات

وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات لمنع الافتقار إلى السيولة بالنسبة للشركات والأسر، أيضا من خلال التعاون مع الجهاز المصرفي، وفيما يلي أهمها:

- تعليق مؤقت لحقوق القروض للمشروعات ميكرو والصغيرة والمتوسطة (التي تتعلق بالرهون العقارية، والتأجير، وفتح الائتمان والقروض قصيرة الأجل المستحقة)؛
- تعزيز صندوق الضمان المركزي للشركات الصغيرة والمتوسطة؛

- توسيع نطاق العمل الحر وتبسيط استخدام صندوق القروض العقارية الخاص للاقتناء المنزل الأولى ؛
- تدابير لزيادة العلاوات للمتعاونين الرياضيين ؛

• الاجراءات المتعلقة بسداد عقود الإقامة وإنهاء عقود شراء تذاكر العروض والمتاحف وغيرها من الأماكن الثقافية، مع إمكانية الاستفادة من سداد الخدمات غير المستخدمة على شكل قسائم بنفس المبلغ شهادة الشراء التي سيتم استخدامها خلال سنة واحدة من الإصدار؛

• إنشاء صندوق الطوارئ للعروض السينمائية والسمعية والبصرية و عدة احكام أخرى لدعم القطاع الثقافي؛

الإجراءات الضريبية لمنع السندات والالتزامات من تفاقم مشاكل السيولة

• تعليق ، بلا حدود للفواتير، بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا ، حجب مدفوعات الضرائب ، والضمان الاجتماعي والرسوم الاجتماعية وأقساط التأمين الإلزامي لشهري مارس وأبريل ، جنبا إلى جنب مع دفع ضريبة القيمة المضافة IVA لشهر مارس. والقطاعات المعنية هي: السياحة - الفنادق، المنتجعات، نقل الركاب، المطاعم والبارات، الثقافة (دور السينما، المسارح)، الرياضة، التعليم، المنتزهات، الأحداث (المعارض / المؤتمرات)، غرف الألعاب ومراكز المراهنات؛

• تعليق الالتزامات والرسوم الضريبية والاجتماعية لدافعي الضرائب الذين يمكن أن يصل حجم مبيعاتهم إلى 2 مليون يورو (ضريبة القيمة المضافة ، اقتطاع الضرائب والاشتراكات في مارس) ؛

• تأجيل فترة الدفع - بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين التي لا ينطبق عليها التعليق ، يتم تأجيل فترة الدفع المستحقة للإدارات العامة ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالضمان الاجتماعي والرسوم الاجتماعية وأقساط التأمين الإلزامي. من 16 مارس إلى 20 مارس؛

• عدم تطبيق ضريبة الاستقطاع للمهنيين بدون موظفين ، مع دخل أو رسوم لا تتجاوز 400,000 يورو خلال السنة المالية السابقة ، على فواتير مارس وأبريل ؛

• تعليق الأنشطة المتعلقة بالتصفية والرقابة والتقييم والاسترداد والتقاضي من طرف وكالة الضريبة و المالية الى غاية 31 مايو 2020 ؛

• تعليق جمع ملفات تحصيل الضرائب ، من أجل تحصيلها واستخراجها والتخلص منها ، وتعليق إرسال ملفات ضريبية جديدة وتعليق القوانين التنفيذية ؛

• مكافآت للعمال : يتم منح العمال الذين يصل دخلهم السنوي الإجمالي إلى 40000 يورو والذين يؤدون خدماتهم في مقر العمل في شهر مارس (ليس كجزء من العمل عن بعد) مكافأة 100 يورو ، غير خاضعة للضريبة (بما يتناسب مع أيام العمل) ؛

• ادراج حوافز ومساهمات للتطهير و التعقيم والسلامة في العمل : يتم تقديم حوافز للشركات لتعقيم وزيادة السلامة في العمل ، من خلال منح الإعفاء الضريبي ، وكذلك المساهمة بتأسيس صندوق INAIL ؛ وتقدم تبرعات مماثلة للسلطات المحلية من خلال صندوق خاص ؛

- تبرعات - COVID-19 تم تمديد خصم التبرعات التي تقدمها الشركات بموجب المادة 27 من القانون 99/133 ؛ بالإضافة إلى ذلك ، يتم تقديم خصم للتبرعات من الأفراد بحد أقصى 30.000 يورو؛
- الإعجازات التجارية - يتم منح ائتمان ضريبي يعادل 60٪ من الإعجاز في شهر مارس بما فيها المحلات و المتاجر ؛
- إجراءات تدعيمية لفائدة النقل البري والنقل العام للأشخاص، لمواجهة الآثار الناجمة عن انتشار Covid-19 على مشغلي خدمات النقل العام الإقليمية والمحلية وعلى مشغلي خدمات النقل المدرسي،

• إجراءات لدعم خدمات الحافلات العامة الغير المجدولة ، مع المساهمة لصالح أولئك الذين يجهزون المركبات بجدران تقسيم مصممة لفصل مقعد السائق عن المقاعد المخصصة للعملاء ؛
علاوة على ذلك، ينص المرسوم على تدابير أخرى ، بما في ذلك:

• إجراءات جديدة لاحتواء آثار الطوارئ في المجال القضاء المدني والجنائي والإداري والضريبي والمحاسباتي والقضاء العسكري ، من بين أمور أخرى ، تأجيل المهام الى ما بعد 15 أبريل 2020 من الجلسات المقررة من التاسع من آذار / مارس إلى 15 نيسان / أبريل 2020 للإجراءات المدنية والجنائية المتعلقة في جميع المكاتب القضائية وتعليق ، في نفس الفترة ، انتهاء مدة تنفيذ أي إجراء مدني و جنائي وإداري ، مع استثناءات خاصة ؛

• تدابير لاستعادة وظائف السجون ومنع انتشار COVID-19 في السجون ؛

• إجراءات استثنائية بشأن العمل المرن والإعفاء من إجراءات الخدمة ومباريات التوظيف ، مع النص على أنه حتى تاريخ انتهاء حالة الطوارئ الوبائية ، فإن العمل المرن هو الطريقة العادية للتنفيذ العمل في الإدارة العامة؛

• تدابير لضمان استعادة الفوائض الغذائية وتسهيل توزيعها مجانا على الفقراء ؛

• تمديد صلاحية وثائق التعريف الى غاية 31 أغسطس 2020 أو انتهاء صلاحيتها بعد تاريخ دخول المرسوم حيز التنفيذ ؛

• مساهمات لمنصات التعلم عن بعد.

• تدابير لتعزيز استمرارية العمل على المدى القصير والموسمي لمساعدتي المعلمين؛